



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الهدر في منظومة النفط العراقية وآثاره السلبية على الاقتصاد الملاحم والإشكاليات

محسن حسن



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلول عمليةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز البيان للدراسات والتخطيط

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

الهدر في منظومة النفط العراقية وآثاره السلبية على الاقتصاد.. الملامح والإشكاليات

محسن حسن *

ملخص

تحاول هذه الدراسة تقديم صورة واقعية متكاملة، عن الفاقد الاقتصادي الذي تعانيه منظومة النفط في العراق، ورصد أهم الآثار السلبية الناجمة عن هذا الفاقد، فيما يخص البنية الربعية الأساسية للاقتصاد العراقي في ظل السياسة المالية الحالية، والأكثر اعتمادية على عوائد النفط، وكذلك في ظل عدم القدرة الراهنة على تحقيق طفرات جذرية في مسار تنويع مصادر الدخل، ويهدف موضوع الدراسة، إجمالاً، إلى وضع يد صاحب القرار العراقي، على مواطن الخلل في المنظومة النفطية، من خلال إبراز أوجه القصور في هذه المنظومة، وعلى وجه الخصوص تلك الأوجه الخاصة بالتقصير في توظيف الموارد الفرعية المتاحة للنفط واستثمارها، التي يمكنها رفق الخزينة العراقية بمدخولات مالية إيجابية ومؤثرة في الاقتصاد الكلي والموازنة العامة للدولة.

الكلمات الدلالية: الهدر النفطي - النفط العراقي - الفاقد الاقتصادي - ربيع النفط -

الاستثمار.

مقدمة

يعتمد الاقتصاد العراقي أساساً على الربيع النفطي في تكوين مصادره الأساسية للدخل المالي، وهو ما باتت معه الدولة العراقية، تصنف اقتصادياً على المستوى الدولي من بين الدول ربعية الدخل، مثلها مثل العديد من الدول العربية النفطية، إلا أن العراق يشذ عن هذه الدول، في مؤشر

* باحث وأكاديمي مصري.

قياس إسهام النفط في الناتج المحلي الإجمالي؛ فإذا كانت «مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية النفطية (بنحو عام) تراوحت ما بين 35 % إلى 40 %»¹، فإن القطاع نفسه في العراق، يتجاوز هذه النسبة بكثير؛ إذ «تشكل إيرادات النفط الخام 95 % من مجموع إيرادات الدولة، وهي تعد بحق العمود الفقري للاقتصاد العراقي»².

وفي ضوء هذه الاعتمادية العراقية على الربيع النفطي، فإن الحديث عن وجود مؤشرات راسخة ومتيقنة لظاهرة ما يسمى بـ(الهدر في منظومة النفط)، هو في حقيقته حديث عن تحديد مباشر للبنية الاقتصادية الأم بهذا البلد، والذي يمثل النفط له رثته التي يتنفس بها، وعصاه التي يتوكأ عليها، خاصة إذا كانت هذه الظاهرة، مركبة ومعقدة، وتجمع بين ملامح الهدر المباشر في أصول وجذور عمليات الإنتاج النفطي من الناحية الفنية، فضلاً عن صور الهدر غير المباشر، ضمن إطار من عشوائية التخطيط وتراجع التوظيف الإيجابي للموارد النفطية المتنوعة، ومن الغريب أن ظاهرة الهدر المشار إليها، تتعاضد في قطاع الطاقة، الذي «يمثل القطاع الفرعي منه الخاص بالنفط ما يزيد على 65 % من إجمالي الناتج المحلي، وأكثر من 90 % من الإيرادات الحكومية السنوية، و98 % من صادرات العراق»³.

1- انظر: الكواز، سعد محمود، وعبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الربعية والاقتصاد الربيعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 7، العدد 2 (2018)، ص 62، متاح على: <http://journals.nawroz.edu.krd/index.php/ajnu/article/view/189/177>، (بتصرف يسير)

2- انظر: راهي، محمد غالي، ومعن عبود علي، الخيارات المتاحة أمام العراق لتعزيز إيراداته النفطية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون (2015)، ص 48، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=114023>، (بتصرف يسير)

3- راجع: وثائق معلومات مشروع إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في العراق (P162454)، منشورات البنك الدولي، تقرير رقم: PIDISDSA23369، سبتمبر/أيلول 2018/تحديث مارس/آذار 2019، متاح على: <http://documents.worldbank.org/curated/en/676031554277668513/pdf>

وانطلاقاً من عمق التأثيرات السلبية لظاهرة الهدر هذه على الاقتصاد العراقي على وفق الأمد القريب والمتوسط والبعيد، فقد اهتمت هذه الدراسة بطرح موضوعها؛ رغبة في بحث أسباب هذه الظاهرة، وتحليل مؤثراتها ومتغيراتها المختلفة، عبر منهج استقرائي واستقصائي يميل إلى الرصد الرقمي والإحصائي، كلما أتاحت المعلومات والمؤشرات والبيانات الموثوقة ذلك، مع التسليم مسبقاً بصعوبة الوصول إلى مؤشرات نهائية ثابتة للعائدات المالية المهذرة بفعل الظاهرة محل الدراسة، وذلك كنتيجة منطقية لمحدودية الشفافية المعلوماتية على مستوى التعاملات النفطية، وخاصة في ظل ارتفاع معدلات الفساد المالي والإداري جنباً إلى جنب مع ضعف الرقابة والحوكمة المالية في العراق، الأمر الذي يولّد في الغالب «ظاهرة يسميها الاقتصاديون (لعنة الموارد)؛ إذ تكون بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية هي الأسوأ أداءً من البلدان الأقل غنى، وخاصة في الشرق الأوسط الغني بالنفط؛ حيث تنامي الإخفاقات الاقتصادية الاجتماعية وشيوع اللامساواة الفاحشة»⁴.

وبصفة عامة، انطلقت هذه الدراسة من مجموعة الفرضيات التالية:

- منظومة النفط العراقية تعاني حالة معقدة من الهدر الشامل، وهو ما يكلف الموازنة العامة للدولة مليارات الدولارات، ويضّيع عليها مليارات أخرى مضاعفة؟
- السياسات النفطية بالعراق منقوصة ومضطربة، وتحتاج إلى حوكمة واعية تتيح لها أنماطاً أرقى وأجدى نفعاً للتوظيف الأمثل للموارد والثروات النفطية؟
- العوائد المالية الضائعة بفعل الهدر النفطي كفيلا بإنعاش الموازنة العامة للدولة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من موازنة الإعمار، إلى جانب الحد من القروض والديون الخارجية؟

4- انظر: ريفينيو ووتش، الرقابة على النفط، منشورات معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، من تحرير سفيتلانا تساليك، وآنيا شيفرين، ص 16، متاح على: [https://resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_](https://resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_coveringoil_ar.pdf) coveringoil_ar.pdf، (بتصرف).

وبناءً على ما سبق في المقدمة، فقد تناولت هذه الدراسة موضوعها عبر مدخل وثلاثة محاور على النحو الآتي:

(مدخل): في واقع منظومة النفط بالعراق (المحور الأول): مؤشرات الهدر في منظومة النفط العراقية.

(المحور الثاني): أثر الهدر النفطي على بنية الاقتصاد العراقي (المحور الثالث): مستقبل الاقتصاد النفطي في ظل الهدر.

مدخل

في واقع منظومة النفط بالعراق

بداية، تتشكل منظومة النفط العراقية من ثلاثة قطاعات رئيسية هي: «قطاع الاستخراج Upstream، ويشمل عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج، ثم القطاع الوسيط Midstream، ويشمل المنشآت السطحية كخطوط الأنابيب وطاقات التخزين ومحطات الضخ وموانئ التصدير وما يرتبط بها، وأخيراً قطاع الصناعات التحويلية البترولية Downstream ويشمل المصافي وتكرير النفط الخام، ومعالجة وتصنيع الغاز، إلى جانب توزيع المنتجات البترولية وصناعة البتروكيماويات»⁵.

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي للموارد والاحتياطيات النفطية لهذه المنظومة، فإن الملاحظ على هذا التوزيع اتسامه بعدم التساوي؛ بمعنى تفاوت نسب الإنتاج من مكان إلى آخر؛ حيث «تتركز الحصة الأكبر من الاحتياطيات النفطية المثبتة (حوالي 75 %) في المناطق الجنوبية ضمن

5- انظر: جباد، أحمد موسى، القطاع النفطي العراقي - معضلات الواقع، فرص وتحديات المستقبل، دراسة منشورة، موقع (وكالة أنباء برانا)، العراق، 2019، متاح على: <http://burathanews.com/arabic/studies/346861>، (بتصرف يسير).

حقول النفط العملاقة الخمسة (الرميلة، غرب القرنة، الزبير، مجنون، ونهر عمر)، وتسهم هذه المناطق بنسبة 75% من صادرات العراق النفطية، بينما تكمن نسبة 17% تقريباً من احتياطات النفط الأخرى في المناطق الشمالية، في حين تتمركز النسبة المتبقية في وسط العراق (شرق بغداد) وغربه⁶.

وعلى وفق المتصور، فإن هذه المنظومة كان يُتوقع لها أن تكون مترابطة ومتعاضة لتحقيق هدف واحد متزامن، هو دعم الاقتصاد الوطني، عبر إنتاج النفط ومشتقاته، وتوظيف هذا الإنتاج توظيفاً محكماً يجمع بين رفع معدلات العوائد النفطية ومنع الهدر من جهة، ودعم البنية التحتية للمنشآت والوسائل المستخدمة في إنتاج النفط من جهة ثانية، بالإضافة لتعزيز القطاعات الإنتاجية غير النفطية المساهمة في تنويع مصادر الدخل من جهة ثالثة، لكن واقع المنظومة المشار إليها، يؤكد غير ذلك؛ وهو ما يمكن فهمه في ضوء جملة الحقائق الآتية:

- على الرغم من المميزات الكبرى التي تمتلكها منظومة النفط العراقية، التي يأتي على رأسها ضعف تكلفة إنتاج برميل النفط، والتي تعد «من أقل مستويات التكلفة في العالم نظراً لطبيعة النفط العراقي الجيولوجية غير المعقدة، ولتعدد حقوله النفطية العملاقة، وانتشار مواقعها داخلياً وقرىها من الموانئ البحرية»⁷، إلا أن نجاح خطة رفع الطاقة الإنتاجية للنفط العراقي من أربعة ملايين برميل يومياً أو يزيد قليلاً في الوقت الحالي، إلى تسعة ملايين برميل يومياً لعام 2020، ليس وارداً حتى اللحظة، بفعل ضعف المنظومة، وتراجع قطاعاتها وعائداتها المختلفة، وعدم قدرتها

6- انظر: كوبا غفينادزه، وأحمد حجازي، (العراق: تقرير القضايا المختارة)، التقرير القطري رقم: 236/15 الصادر عن صندوق النقد الدولي، واشنطن، أغسطس 2015، ص 2، ملف التقرير متاح للتحميل على: <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/scr/imported-publications>، (بتصرف يسير).

7- المصدر السابق نفسه، نفس الصفحة (بتصرف يسير)، ولا تتجاوز تكلفة استخراج برميل النفط في العراق 1.5 دولار أمريكي، مقابل 14 دولار مثلاً في بحر الشمال، و 29 دولار في حقول تكساس، و 11 دولار في الحقول الأوروبية (راجع: [http://al-dananeer.edu.iq/wp-content/uploads/2017/11/6-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D9%84%D9%8A%D8%A8](http://al-dananeer.edu.iq/wp-content/uploads/2017/11/6-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D9%84%D9%8A%D8%A8-%D9%84%D9%8A%D8%A8)، ص 15).

على دعم الموازنة العامة العراقية لعام 2020 بقيمتها المعلنة (133 مليار دولار)، ما يعني أن هذه الموازنة المعتمدة على الإيرادات النفطية، ستواجه عجزاً في الإيرادات يبلغ قرابة 4.2 مليار دولار، بنسبة 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي، رغم امتلاك تلك المنظومة، احتياطات نفطية مؤكدة تصل إلى 147 مليار برميل، تضع العراق في المرتبة الرابعة عالمياً من حيث حجم الاحتياطات بعد فنزويلا والسعودية وإيران⁸.

- لا تتناسب القدرات الإدارية داخل منظومة النفط العراقية، وطبيعة الأهمية الاستراتيجية لبعض القطاعات الحيوية القادرة على مضاعفة العوائد المالية، وهذا بسبب تضارب المصالح والمسئوليات؛ فعلى سبيل المثال، يفتقد قطاع الصناعات التحويلية، وخاصة في البتروكيماويات إلى عوامل التجانس والانسجام، نتيجة تنازع مهامه واختصاصاته بين وزارتين مختلفتين؛ حيث «تقع نشاطات المصافي وتصنيع الغاز وتوزيع المنتجات النفطية ضمن مهام وزارة النفط، في حين تقع جميع الصناعات البتروكيماوية ضمن مهام وزارة الصناعة والمعادن، الأمر الذي يصيب استراتيجيات التنمية الاقتصادية في مثل هذه القطاعات الحيوية، بالاضطراب والضعف»⁹.
- تصب البرامج الاستثمارية في القطاع النفطي العراقي منذ أكثر من ثلاثة عقود وحتى الآن، في إطار من عدم التناسب مع القدرة الواقعية للمنظومة النفطية؛ فقد استهدفت عقود وجولات التراخيص الاستثمارية مع شركات النفط الدولية، رفع إنتاج النفط الخام إلى 11 مليون برميل يومياً قبل 2020، وبواقع 2.5 مليون برميل للاستهلاك اليومي الداخلي، و8.7 مليون برميل للتصدير اليومي، غير أن طموحات هذا البرنامج، بقيت غير قابلة للتنفيذ؛ حيث لم تتجاوز الطاقة التصديرية حتى عام 2015 ثلاثة ملايين برميل يومياً، بل إن عمليات الإنتاج النفطي

8- راجع تقرير مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تحت عنوان: (معضلة هيكلية: الاقتصاد العراقي بين الأزمات والفرص)، ديسمبر 2019، متاح على: <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5134>، (بتصرف).

9- انظر: جباد، أحمد موسي، القطاع النفطي العراقي - معضلات الواقع، فرص وتحديات المستقبل، مصدر سابق (بتصرف).

في العراق، بقيت مكبلة «بواقع البنية التحتية المتهاكلة للصناعة النفطية، فضلاً عن محدودية وضعف الطاقة الاستيعابية للنقل ومنافذ التصدير وقدرة الموانئ المحلية، وظل العراق هو الحلقة الأضعف من بين البلدان المنتجة للنفط من حيث القدرة على المساومة والتفاوض من أجل انتزاع حقوقه في الوصول إلى الطاقات التصديرية المناسبة»¹⁰.

- ما تزال الإدارة العراقية لمنظومة النفط في البلاد، تعاني حالة الصراع الثنائي بين المركز والإقليم، الأمر الذي يساهم في تبديد العوائد النفطية عبر افتقادها عنصر السيطرة والإحكام والضبط؛ إذ «لا تزال حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية منخرطتين في صراع سياسي طويل على تفسير الأحكام الدستورية الغامضة التي تحدد صلاحيات إدارة النفط، خاصة وأن هذه الأحكام لا تحدد بدقة كيفية تقاسم سلطة الإدارة النفطية أو كيفية تسوية النزاعات المتعلقة بشأنها»¹¹.

وخلاصة القول:

إن منظومة النفط العراقية، لم تنجح على مدار سنوات طويلة وإلى الآن، في أن تكون على المستوى اللائق بما تستحوذ عليه البلاد من ثروات وآبار نفطية، وهو ما يتضح جلياً على سبيل المثال، من عدم التوظيف الجيد لممتلكات البلاد من الآبار والمنافذ النفطية القادرة على الإنتاج؛ فالعراق «يملك أكثر من 526 بئراً نفطية لم يستغل منها سوى 125 بئراً فقط، وفي حين قدرت إدارة معلومات

10- انظر: خنجر، محمد محسن، أساليب الاستثمار النفطي في العراق، مجلة الدنانير، 2016، المجلد 1، الإصدار 8، ص 166، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=123157>، (بتصرف).

11- انظر: سوجيت شودري، وريتشارد ستيسي، النفط والغاز الطبيعي: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014، ص 18، متاح على: <https://www.constitutionaltransitions.org/wp-content/uploads/2017/05/Oil-and-Natural-Gas-Report-Arabic.pdf>، (بتصرف).

الطاقة الأمريكية الاحتياطات النفطية غير المؤكدة للعراق بـ 400 مليار برميل، يظل الاحتياطي المؤكد له عند قرابة الـ 134 مليار برميل»¹²، وحتى على مستوى الاستكشافات «يعتبر العراق من أقل الدول استكشافاً للنفط من بين الدول النفطية»¹³ اللهم إلا باستثناء بعض الاكتشافات المرحلية القليلة كما حدث مؤخراً خلال 2017 في إقليم كردستان، وفي القاطع 10 قرب مدينة البصرة¹⁴.

المحور الأول

مؤشرات الهدر في منظومة النفط العراقية

تتنوع مؤشرات الهدر وأنماطه في منظومة النفط العراقية، تبعاً لمكونات وقطاعات هذه المنظومة، والتي تمت الإشارة إليها في المدخل السابق، وتتداخل صور الهدر- بشكل معقد - بتداخل تلك القطاعات، وهو ما يمكن رصد تفاصيله الدقيقة من خلال الإشارة إلى جملة السليبات الآتية:

- التراخي الحكومي في دعم وترميم البنية التحتية للمنشآت النفطية، والتي بقيت تعاني الكثير من الدمار والتوقف منذ التسعينيات وحتى الآن، على مرأى ومسمع من الحكومات المتعاقبة، دون تخصيص الموارد المالية اللازمة لاستعادة عافيتها وطاقاتها الإنتاجية الكاملة، الأمر الذي ضاعف من حجم الميزانية اللازمة لإعادة الترميم لتزيد على 70 مليار دولار، يتوجب على موازنة الدولة العراقية أن تتكبدتها للحفاظ على ما في أيديها من حصص الإنتاج النفطي المتواضعة، هذا إلى جانب فقدان المنظومة النفطية للنظم المتطورة في الصيانة والتطوير، على الرغم من الاحتكاك المتكرر بحجرات الشركات النفطية الدولية، ورغم امتلاك العراق لأكثر الكوادر النفطية خبرة في

12- انظر: خنجر، محمد محسن، أساليب الاستثمار النفطي في العراق، مصدر سابق، ص 159 (بتصرف يسير).

13- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

14- راجع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الفصل الخامس (التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة)، ص 88،

متاح على: <https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82>

- (بتصرف)، %D8%B1%D9%8A%D8%B1-

الشرق الأوسط؛ حيث لا تزال الصناعة النفطية في البلاد «تعاين من سوء إدارة المكامن في الحقول المنتجة، وغياب عمليات صيانة الضغط، كما تعاين أهم حقول النفط الرئيسية في البلاد، من انعدام كفاءة طاقة حقن المياه، ما ساهم في تدني إنتاجيتها النفطية؛ فحقول ميسان على سبيل المثال، انخفض إنتاجها من 100 إلى 80 ألف برميل يومياً».¹⁵

● استمرار أثر نزيف الخسائر الفادحة التي شهدتها قطاع الاستخراج النفطي قبل وبعد 2003، حتى اللحظة، وهي الخسائر التي حدثت بفعل أسباب متنوعة أهمها الحروب والغزو الأمريكي ثم الغزو الداعشي والإرهاب؛ فقد «قُدرت خسائر العراق منذ الحرب العراقية-الإيرانية 1980 وحتى الغزو الأمريكي للعراق 2003 بحوالي 19.4 مليار برميل مقارنة بحصة البلاد التصديرية البالغة 14.5 % ضمن منظمة الأوبك، بحيث كانت المبالغ المقدرة لخسارة العراق نتيجة تدني صادراته النفطية تقدر بحوالي 482 مليار دولار، وبعد 2003 تعرضت منشآت نفط الشمال والجنوب ومركز الحبيبية لعمليات الاستكشاف والعديد من محطات الضخ وعزل الغاز وأجهزة الحفر ووسائل نقل النفط والمخازن، للنهب والتخريب، وهو ما قدرت كلفة تعويضه وقتها بـ(500) مليار دولار، كما ساهمت الهجمات الإرهابية في إلحاق الضرر بخطوط النفط الداخلية بما قيمته 3.12 بليون دولار، وكذلك خطوط التصدير بما قيمته 2.71 بليون دولار، وحقول النفط بنحو 300 مليون دولار، وذلك خلال ما يزيد على 150 هجوماً شهدها العراق في عام واحد فقط»¹⁶، وبالتزامن مع الخسائر المشار إليها، أصبحت الهجمات

15- انظر: الربيعي، فلاح خلف، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والآفاق المستقبلية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، بدون تاريخ، بدون تفاصيل إضافية، متاح على: [http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/352.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/352.htm)، (بتصرف).

16- انظر: جعفر طالب، وكوثر محمد، السياسة النفطية العراقية ودورها الاقتصادي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد 7، منشورات جامعة واسط، العراق 2012، ص 154، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60516>، (بتصرف).

الإرهابية في العراق، تؤدي إلى هروب الكوادر النفطية، وتعطيل استخراج أكثر من 50% من الاحتياطي النفطي في الحقول المكتشفة، وكذلك إلى إيقاف صادرات الحقول الشمالية، وتقليل نسبة التصدير من الحقول الجنوبية بما لا يتعدى 1.5 مليون برميل يومياً في كثير من الأحيان¹⁷.

● افتقاد الخبرات التفاوضية لبعض القائمين على إبرام عقود منظومة النفط العراقية مع الشركات الدولية، أدى إلى تضييع عوائد مالية كثيرة على الخزينة العراقية، وعلى سبيل المثال، شهدت أربع جولات تراخيص تبنتها وزارة النفط العراقية مع شركات الاستثمار والتطوير النفطي، اتفاقاً يهدف إلى «تطوير أكبر الحقول النفطية المنتجة والمكتشفة وحقول الغاز الحر والرقع الاستكشافية، بما يغطي 67 مليار برميل ويشكل 58% من الاحتياطات المؤكدة وقتها، بحيث يحقق العراق هدف إنتاج الذروة بواقع 12 مليون برميل يومياً في نهاية 2017 ولمدة سبع سنوات تالية، ورغم تبين الجهات الرسمية سلبية هذا الاتفاق، إلا أنه تم تمديد العقود للشركات الأجنبية، رغم تخفيض إنتاج الذروة إلى 7.15 مليون برميل يومياً (9.5 مليون ب/ي وفق تقديرات أحدث)، ما يعني أن الوزارة قدمت تنازلات مهمة طويلة الأمد لهذه الشركات، دون مقابل، ودون امتلاك أي تأثير مالي عليها للتعامل مع تأثير انخفاض أسعار النفط، خاصة إذا علمنا أن الذي تحقق فعلياً هو رفع مستوى الإنتاج إلى 4.4 مليون برميل يومياً بحلول منتصف عام 2018، أي ثلث مستوى إنتاج الذروة المفترض تحقيقه بحلول نهاية 2017، الأمر الذي يكبد العراق مليارات الدولارات التي يخسرها خلال مدة هذه العقود»¹⁸ ومن المؤسف حقاً فيما يتعلق بإبرام العقود النفطية أنه «غالباً ما تكون الحكومة العراقية أقل خبرة

17- راجع: الحوار المتمدن على الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=129587&r=0> (بتصرف يسير).

18- انظر: جواد، أحمد موسى، القطاع النفطي العراقي-معضلات الواقع، فرص وتحديات المستقبل، مصدر سابق (بتصرف).

من شركات النفط من الناحية الفنية والتجارية»¹⁹، وهو ما ساهم في تمكن هذه الشركات من احتكار النفط أحياناً.

● يمثل تقصير منظومة النفط العراقية في استثمار الغاز المصاحب للنفط، والتمادي في حرقه دون معالجته صورةً من صور الهدر الفادح للموارد والثروات الوطنية، ولاسيما إذا أخذنا بالحسبان اضطراب العراق إلى استيراد البنزين والنفط الأبيض وبعض المشتقات الأخرى التي يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي منها، وتوفير مليارات الدولارات على الميزانية العراقية، عبر معالجة الغاز وعدم حرقه؛ ومن الغريب حقاً أن احتياطات العراق المؤكدة من الغاز المصاحب والبالغة 112 تريليون قدم مكعبة تُهدر حرقاً منذ عام 1927 وإلى الآن، دون محاولات جادة لتحويله إلى منتجات غازية تدعم القيمة المضافة لهذا القطاع الفرعي، ودون توظيف الفائض منه توظيفاً فاعلاً لتوليد الطاقة وإنعاش صناعة البتروكيماويات، وتوفير المواد الخام للأسمدة، علماً أن نسبة الحرق المهدور في العراق، تعادل 62% من الإنتاج (19.2 مليار متر مكعب)، أي يتم حرق 11.9 مليار متر مكعب، بما يساوي 196 ألف برميل نفط/يومي، ما يعني مجملاً أن هدر الغاز في العراق يقدر بـ 45 مليار دولار سنوياً²⁰ وفي ضوء هذا التقصير المستمر، فإن الصناعات النفطية بالعراق «بقيت في أضيق حدودها التي لا تتجاوز مثيلاتها في أفقر الدول في العالم وبضمنها تلك التي لا تمتلك النفط على الإطلاق»²¹.

● عدم مناسبة الطاقة التخزينية النفطية بالعراق لتقنيات الإنتاج والصناعات النفطية الحديثة،

19- انظر: تغريد داود سلمان، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد(4) المجلد(24)، 2016، ص 1041، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=111772>.

20- انظر: شدى خليل، ثروة العراق من الغاز كلما زاد إنتاج النفط زاد حرق الغاز، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2019، متاح على: <https://rawabetcenter.com/archives/99513>، (بتصرف).

21- انظر: الربيعي، فلاح خلف، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والآفاق المستقبلية، مصدر سابق.

بفعل تعطل عمليات الاستثمار طويلة الأمد، والمتعلقة بالمصافي والخزانات وخطوط الأنابيب ومستودعات التخزين؛ إذ «تبلغ الطاقات الخزنية المتاحة للنفط حالياً 24.7 % مليون برميل، وهي طاقات غير كافية مستقبلاً في ضوء طاقات التصدير المنشودة»²²، والهدر هنا معقد ومتشابك وفادح جداً من الناحية المباشرة وغير المباشرة؛ إذ يؤدي ضعف القدرة على التخزين والنقل والتوزيع، بالتزامن مع تنامي الاستيراد، إلى إرباك وتعطيل حركة الصادرات النفطية، جنباً إلى جنب، مع عجز نطاق المنتجات النفطية للمصافي العراقية الكبرى في بيعي والدورة والبصرة وغيرها من المصافي الصغيرة، عن تلبية احتياجات العراق المحلية، نظراً لحاجة هذه المصافي إلى التحديث، ومن ثم يضطر العراق إلى استيراد 8.5 مليون لتر من البنزين، و2.6 مليون لتر من وقود الديزل يومياً²³، وعلى وفق التقارير الصادرة عن وزارة النفط العراقية «فإن استيراد هذه المنتجات النفطية يكلف العراق حوالي 22 مليون دولار شهرياً، أو 2.4 مليار دولار سنوياً، وهو ما يعادل حوالي 10 % من دخل النفط السنوي، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاستيراد ريثما يتم بناء وحدات جديدة في المصافي»²⁴، وغالباً ما يكون لقلة مرافق المزج والتخزين المركزية بالعراق، أثر سلبي على العوائد النفطية، ومثال ذلك ما حدث عام 2005، عندما اضطر العراق بفعل ذلك إلى «مزج خام نفط البصرة الخفيف بالإمدادات المتزايدة من النفط

22- راجع خطة التنمية الوطنية 2018/2022، مطبوعات وزارة التخطيط العراقية، ص 148، متاح على: <https://mop.gov.iq/static/uploads/8/pdf/1545899649c7e32a25a82e0dd6ae58c5531ceec1d2--%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D9%8A%D8%A9%202018-%202022.pdf>.

23- راجع الورقة القطرية لجمهورية العراق التي قدمتها وزارة النفط العراقية بمؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014، ص 10، ملف يمكن تحميله، متاح على: <http://www.oapec.org/media/2818183b-1073691158/Presentations/%D8%A7%D9%84%0c00-4e68-af5a-5d9df2fb334b/-1073691158/Presentations/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf>، (بتصرف).

24- انظر: جباد، أحمد موسى، القطاع النفطي العراقي- معضلات الواقع، فرص وتحديات المستقبل، مصدر سابق (بتصرف).

الأثقل من الجنوب، فتدهورت جودة الأول، ولم يتمكن من استيفاء المواصفات المتفق عليها مع المشترين، وهو ما أدى إلى بيع شحنات النفط الممزوج بخصم قدره 3 دولارات للبرميل»²⁵، فضلاً عن خسائر تصديرية أخرى قدرت بنحو 20 مليون دولار يومياً نتيجة تأخير بناء خزانات النفط الخام عند مجمعات التصدير²⁶، ومن جهة مقارنة فإن إقبال العراق غير المتوازن على استخدام المشتقات النفطية «يؤثر تأثيراً سلبياً على ثروة البلاد الزراعية من الفواكه والخضار ومحاصيل الحقل، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في الدخل القومي، ويضطر البلاد إلى الاستيراد لسد الفجوة في الإنتاج المحلي، وهو ما يمثل بدوره تهديداً مستمراً للأمن الغذائي بين العراقيين، إلى جانب كونه يمثل صورة من صور الهدر البيئي المعقد في البلاد»²⁷.

● وقوع منظومة النفط العراقية، بالتزامن مع حالة الهدر المعقدة التي تعاني منها، تحت ضغوط الانخفاض المفاجيء والمحتمل لأسعار النفط في السوق الدولية، الأمر الذي يكبد عوائد البلاد المالية من النفط خسائر وتكاليف باهظة، تعوق مهمة الحفاظ على ثبات الإنتاج من جهة، وتضعّب مهمات دعم البنية التحتية للمنظومة النفطية من جهة أخرى؛ حيث «يخسر العراق أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره»²⁸؛ وهنا -على سبيل المثال- يمكننا تخيل خسائر عراقية فادحة في المدة «من تموز

25- انظر: كوبا غفينادزه، وأحمد حجازي، (العراق: تقرير القضايا المختارة)، مصدر سابق، ص 5(بتصرف).

26- انظر: شذى خليل، الهبوط في أسعار النفط العالمي خطر يهدد العراق، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2019، متاح على: <https://rawabetcenter.com/archives/96013>، (بتصرف يسير).

27- انظر: الجندي، جعفر طالب، وغيدان، جليل كامل، الإسراف في استخدام المشتقات النفطية وأثره على البيئة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 11، 2009، منشورات جامعة الكوفة، العراق، ص 25، متاح على: <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=63190>، (بتصرف).

28- انظر: بتال، أحمد، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، ورقة مقدمة لندوة حملت ذات العنوان، جامعة الأنبار، العراق، 2016، ص 1، متاح على: https://www.researchgate.net/publication/310794641_tdayat_ankhfad_asar_alnft_ly_alaqtsad_alraqy_The_effects_of_lower_oil_prices_on_the_Iraqi_economy.

2008، إلى كانون أول 2008، وهي الفترة التي هبط خلالها سعر برميل النفط العراقي في الحقول الجنوبية المهمة، من 113.81 دولار، إلى 34.57 دولار»²⁹. ومما يضاعف من المؤثرات السلبية لأي انخفاض في أسعار النفط، أن الحكومات العراقية المتعاقبة «دأبت منذ سنوات على أن يكون الإنفاق الاستثماري هو ضحية أي هبوط في أسعار النفط، ما يعني توقف عجلة الإعمار والبناء وتجميد دعم البنية التحتية للنفط وغيره»³⁰، فضلاً عن أن هبوط أسعار النفط، غالباً ما يكون له أثر سلبي كبير على الميزان التجاري العراقي وحجم الاحتياطات النقدية، ومثال ذلك ما حدث عام 2015، حينما أدى انخفاض أسعار النفط إلى عجز الميزان التجاري بمقدار 14.3 مليار دولار أمريكي، وهو ما ترتب عليه استنزاف الاحتياطي الدولي للعراق³¹.

وخلاصة القول هنا: إننا أمام محيط واسع من هدر الموارد والثروات داخل منظومة النفط العراقية، وهو هدر معقد ومركب وأشبه بسلاسل وحلقات يفضي بعضها إلى بعض، ومن خلاله يتم استنزاف الموازنات والعوائد، ومضاعفة المعاناة الاقتصادية والمالية للطبقات الاجتماعية، باعتبار ما يمثله الربيع النفطي من ركيزة أساسية للإنفاق على القطاعات المختلفة، ومنها قطاع الخدمات وقطاع الوظائف الحكومية وغيره، هذا إلى جانب تجميد مسار إعمار وتجديد البنية التحتية العراقية بصفة عامة، وبنية المنظومة النفطية بصفة خاصة!! وللأسف الشديد هو هدر مبالغ فيه جداً ويصعب حصر خسائره لكثرتها.

29- انظر: جياذ، أحمد موسي، القطاع النفطي العراقي- معضلات الواقع، فرص وتحديات المستقبل، مصدر سابق.

30- انظر: بتال، أحمد، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، مصدر سابق، ص1 (بتصرف يسير).

31- المصدر السابق نفسه، ص 9 (بتصرف يسير).

المحور الثاني

أثر الهدر النفطي على بنية الاقتصاد العراقي

ليس من شك في أن البنية الأساسية للاقتصاد العراقي، تتأثر كثيراً بتراجع البنية التحتية للمنظومة النفطية في البلاد، وكذلك باستمرار حالة الهدر المعقدة في ذات المنظومة؛ فقد أفضى اعتماد العراق الحثيث على العوائد النفطية، وتأخره الشديد في تنويع مصادره للدخل، إلى أن يصبح اقتصاد البلاد رهينة للنفط ولعوائده الربعية، وللتداعيات السلبية الناجمة عن تراجع أسعاره الدولية أو انهيار السيطرة على حقوله ومخزوناته بفعل مفاجآت الحالة الأمنية المضطربة عادة، وما يترتب عليها من استنزاف الموارد النفطية التي تعتمد عليها الموازنة العامة للدولة؛ الأمر الذي يضع الاقتصاد العراقي والإنفاق الحكومي العام في مأزق البحث عن عوائد بديلة للوفاء بالتزاماته الملحة والمتعلقة ببنود تلك الموازنة، وكذلك لتجنب الوقوع في أزمات اقتصادية ومالية حادة، قد تفضي إلى ما لا يحمد عقباه من اضطراب الأوضاع الداخلية والمعيشية للبلاد، وهو ما يحدث فعلياً في العراق خلال المرحلة الراهنة، على الرغم من حالة التحسّن النسبية نتيجة التحرر المؤقت من التزامات أوبك!!

وبتتبع المؤثرات السلبية التي يسببها الهدر في منظومة النفط العراقية على الاقتصاد العراقي

مجملاً، يتبين الآتي:

- أن استمرار تعدد أنماط وصور الهدر النفطي، قد يترتب عليه حرمان العراق من سلسلة القروض الاقتصادية المقدمة من البنك الدولي لدعم ومساندة الاقتصاد العراقي في تجاوز الصدمات الناتجة عن تراجع أسعار النفط العالمية، مما يعني أن يواجه هذا الاقتصاد خطراً مزدوجاً ومتزامناً، هو خطر الهدر المستمر من جهة، وخطر الحرمان من المنح المالية الخارجية من جهة أخرى؛ إذ أن هذه الأخيرة، غالباً ما تكون مرهونة بشرط تحقيق إصلاحات تعمل على حوكمة المنظومة

النفطية، والحد من الهدر في قطاعها المختلفة، وتفسير هذا الارتباط أمر في غاية البساطة؛ وهو أن الجهات الدولية المانحة، تهتم بضمان سداد القروض الممنوحة، وبالنسبة للعراق، تعي هذه الجهات جيداً أن المنظومة النفطية هي الأساس في اقتصاده؛ لذا فإنها تفسر هدر الموارد النفطية باعتبارها تهديداً مباشراً لسداد تلك القروض، وعلى سبيل المثال: «ألزمت سلسلة قروض تمويل سياسات التنمية الممنوحة من البنك الدولي، العراق مؤخراً، بدعم وإسناد الإجراءات والتدابير الرامية للحد من هدر وإحراق الغاز الطبيعي، حتى لا يمثل التوسع في إنتاج النفط في العراق سبباً في حدوث المزيد من حرق الغاز وتبديده»³².

• أن اتساع فجوة الفاقد المهدر داخل المنظومة النفطية بالعراق، سواء كان ذلك الفاقد في صورته النقدية والمالية أو في صورته العينية المتمثلة في تراجع أو توقف البنية التحتية للمنشآت والوسائل النفطية، يساهم بشكل كبير في تكريس الحلل الهيكلية المزمن الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي منذ سنوات عديدة، والذي ظهرت آثاره السلبية متفاقمة فيما بعد العام 2003 بفعل اضطراب السياسات النفطية في التعامل مع مكونات وفرعيات القطاع النفطي، الأمر الذي أدى -وما يزال- إلى «حالة تطور غير متوازنة في قطاع النفط، ومن ثم، إدامة وترسيخ الحلل الهيكلية المتمثل بتعميق الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط الخام في المستقبل المنظور»³³، ومما يُظهر ملامح اضطراب المعادلة النفطية في العراق، اتساع فجوة الهدر بشكل متزامن مع اتساع رقعة الموارد والثروات النفطية؛ ففي الوقت الذي يتميز فيه العراق -دون بقية الدول العربية والخليجية المحيطة- بارتفاع اكتشافاته واحتياطياته الراهنة من الغاز الطبيعي منذ نهاية 2017³⁴، إلا أنه ما يزال إلى الآن «يصنّف كثاني أكبر دولة في إحراق الغاز على مستوى العالم، رغم

32- انظر: حيدر حسين آل طعمة، احتراق الغاز وبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق، تقرير مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2017، متاح على: <http://fcds.com/economical/885>، (بتصرف).

33- انظر: جيا، أحمد موسى، القطاع النفطي العراقي - معضلات الواقع، فرص وتحديات المستقبل، مصدر سابق (بتصرف).

34- راجع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، مصدر سابق، ص 89 (بتصرف يسير).

كونه يعاني نقصاً حاداً في إمدادات الغاز، مما يحتمل الموازنة العامة وميزان المدفوعات تكاليف باهظة لاستيراده»³⁵.

- أن الهدر في قطاع الطاقة العراقي - وهو أحد أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد الوطني في البلاد- بات عبئاً ثقيلاً وسبباً تلقائياً لإعاقة نمو أية قطاعات إنتاجية غير نفطية في العراق، بل إن ما يشهده هذا القطاع من فواقد وعوائد مهدرة، وثروات كامنة معطلة، أعجزته عن الوفاء بأهم الضرورات الحياتية المساعدة على التطوير والإنتاج، وعلى رأس هذه الضرورات تأتي الكهرباء، التي تشكل إحدى المشكلات المعقدة في حياة العراقيين، والذين «لا يحصلون على ما يكفي احتياجاتهم منها، ويضطرون إلى استخدام مولدات الديزل باهظة التكلفة، في حين تتكبد الدولة ما لا يقل عن 40 مليار دولار سنوياً لتعويض نقص إمدادات الكهرباء، في ظل عدم توفر شبكة التغذية سوى لما يقل عن 15 ساعة يومياً، وأيضاً في ظل النمو الكبير في الطلب على الكهرباء بنسبة تتجاوز 10 % سنوياً، هذا فضلاً عن تكاليف أخرى غير مباشرة، لكنها مؤثرة في بنية الاقتصاد العراقي، وأهمها التأثير السلبي على نمو منشآت الأعمال، وقدرة مؤسساتها على خلق فرص عمل مستدامة للوفاء باحتياجات الأعداد المتزايدة من الشباب الملتحقين بسوق العمل، في ظل نسبة ارتفاع معدلات الفقر على ما يزيد على 22.5 % في مختلف أنحاء البلاد، وتراجع الاقتصاد غير النفطي بمعدل انخفاض بلغ 21.6 % منذ 2014، وانكماش معدل النمو الإجمالي المقدر بنسبة 0.8 % خلال 2017 على خلفية انخفاض ما نسبته 3.5 % من إنتاج النفط بعد اتفاق أوبك القاضي بخفض الإنتاج»³⁶.

35- انظر: حيدر حسين آل طعمة، احتراق الغاز وبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق، مصدر سابق(بتصرف يسير).

36- راجع : وثائق معلومات مشروع إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في العراق(P162454)، مصدر سابق، الصفحات:

3، 4، 5(بتصرف)

• أن أنماط وصور الهدر المؤثرة بالسلب على الاقتصاد العراقي، لا تقتصر على الأنماط والصور المعتادة والمألوفة، والتي تتجسد في التراخي وإهمال التطوير، فحسب، وإنما تتجاوز ذلك إلى نمط آخر مختلف، وهو نمط الهدر عن طريق تبديد الموارد والثروات والعوائد المتاحة بالفعل، إما عن طريق الأثرة والأنانية وطبقية توزيع الثروة، أو عن طريق الفساد والمحسوبية واحتكار المنافع والمميزات، أو غير ذلك من طرق وأساليب تبديد الثروة أو إخفائها؛ ففي المدة من 2003 إلى 2016، شهد العراق -على سبيل المثال- استئناف تصدير النفط بمعدلات كبيرة بعد عدة فترات توقف بسبب الحروب والعقوبات؛ وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة إسهام الإيرادات النفطية في هيكل الإيرادات العامة بواقع 97.0 %، وتحديدًا بواقع 98.0 % في المدة من 2003 إلى 2007، و96.0 % في المدة من 2008 وحتى 2012، و96.3 % في المدة من 2012 وحتى 2016، غير أن تلك الزيادات والفوائض المالية «لم تُستغل في التنمية، ولم تُحسّن في معيشة المواطنين، بل ساهم الهدر في المال العام والتخطيط على أسس غير صحيحة، في تبديد هذه الموارد، وبقي الاقتصاد العراقي رهناً لتقلبات الأسعار النفطية»³⁷.

• أن ازدياد معدلات الهدر في منظومة النفط العراقية يؤدي إلى عدم تمكن الاقتصاد العراقي من تخصيص الموارد اللازمة لدعم (الإنفاق الاستثماري) في البلاد، ومن ثم تقليص الدور الاستثماري في قطاع النفط والطاقة بشكل خاص، وفي القطاعات غير النفطية الأخرى بشكل عام، وهنا يخسر الاقتصاد العراقي خسارة مركبة؛ نظراً لأن هذا النوع من الإنفاق المشار إليه «يتمتع بأهمية خاصة، كونه المكون الثاني للدخل بعد الاستهلاك، وتعرضه للتقلبات يؤدي

37- انظر: حسين، كريم سالم، وموسى، حيدر طالب، دور السياسات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في العراق، بحث مستل من أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، بدون تاريخ، ص 16، متاح على: <http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2019/01/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.pdf> (بتصرف).

إلى تقلبات عديدة في مجمل الاقتصاد، كما أنه يلعب الدور الأكبر في تحديد حجم النمو الاقتصادي؛ حيث إن كل زيادة في (الإنفاق الاستثماري) تمثل إما إضافة طاقة إنتاجية جديدة أو إصلاح وإنعاش طاقة معطلة، ومن جهة أخرى، تظل الثروات والموارد العراقية الكامنة، ومنها الثروات والموارد النفطية، بحاجة ماسة إلى الاستثمار، حتى يمكن تحويلها إلى موارد حقيقية جاهزة الاستخدام»³⁸.

والخلاصة في هذا السياق: أن الهدر النفطي يمثل أحد أهم العوائق والعقبات التي تحول دون إنعاش الاقتصاد العراقي، وانتشاله من أزماته الحادة، واضطراباته المزمنة، كما أنه أحد أهم الأسباب المؤدية إلى استمرار الاختلال الهيكلي في هذا الاقتصاد، عبر تبيد الثروة النفطية المؤكدة والكامنة، ما يعمل على تشديد إحكام الرقعة المهيمنة على مجريات ومكونات الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، الأمر الذي يعني بالضرورة، إقصاء القطاعات غير النفطية من سياق الإسهام الفاعل في الدخل القومي العراقي، بالتزامن مع تقليص حجم العوائد المتحصلة من القطاعات النفطية بفعل الهدر؛ وبالتالي تقليص مساحة المنتج الوطني لصالح الإغراق السلعي عبر منتجات مستوردة بغزارة بفعل شيوع روح الاستهلاك الشعبي والجماهيري في الداخل العراقي، واستسهال عوائد النفط الخام السريعة، رغم تواضع عوائدها المالية، إذا ما قيست بعوائد المعالجة والتكرير والاستفادة بتنوع المشتقات النفطية وبتوظيفها في خدمة القطاعات الإنتاجية الوطنية، وهو في النهاية ما يمثل تهديداً مباشراً وغير مباشر لمستقبل العوائد الاقتصادية والنفطية بالعراق، ما لم توضع حلول عاجلة وجادة لكل هذه الصور والأنماط المختلفة والمركبة من هدر واستنزاف الموارد.

38- انظر: ندى ثامر صاحب، أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي.. العراق دراسة تحليلية 2004/2014، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 9، 10، متاح على: <http://qu.edu.iq/repository/wp-content/upload> s/2017/06/%D8%A8%D8%AD%D8%AB1-Copy.pdf، (بتصرف).

المحور الثالث

مستقبل الاقتصاد النفطي في ظل الهدر

يملك العراق احتياطات نفطية مؤكدة تبلغ 141.4 مليار برميل من النفط الخام³⁹، ويمتلك احتياطات أخرى غير مؤكدة تقدر بحوالي 360 مليار برميل⁴⁰، والعراق يستأثر بحصة 20.8 % من إجمالي احتياطات الدول العربية من النفط، ويأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية التي تستأثر بنسبة 37.2 % على وفق تقديرات العام 2017⁴¹، وما يملكه العراق من احتياطات نفطية، يشكّل ما نسبته 10.7 % من إجمالي الاحتياطي العالمي⁴²، ولكل ذلك، فليس بالإمكان الجزم بوجود احتمالات راجحة بزحزة العراق عن مكانته النفطية العالمية والدولية، بل على العكس من ذلك، تؤكد كافة المؤشرات الاقتصادية العامة، على نمو مستقبلي للنفط العراقي، حتى في ظل مؤشرات الهدر المشار إليها سابقاً ضمن هذه الدراسة، فكما تمت الإشارة سابقاً، يستحوذ العراق على ميزات خاصة وخاصة جداً من حيث سهولة استخراج النفط وتواضع تكاليف عمليات هذا الاستخراج، ومن ثم فإن الإرادة العراقية تمتلك -متى ما أرادت ذلك- أن تقوم بتطوير منتوج البلاد من النفط خلال السنوات القادمة، وهو ما تسعى الجهات المعنية إلى تحقيقه بالفعل، في ظل رواج السوق النفطية العالمية وارتفاع الطلب وقلة المعروض، غير أن هذه الحقيقة، لا تعني بأية حال من الأحوال، أن مستقبل المنظومة النفطية في البلاد، ومعها المنظومة الاقتصادية ككل، مفروش بالورود في ظل حالة الهدر المشار إليها؛ فنحن بالأساس نتحدث عن صور وأنماط من الهدر، لا تؤدي إلى إيقاف النشاط النفطي وتجميده بالكلية - فهذا أمر غير وارد بالنسبة للعراق - وإنما يمكنها أن تؤدي إلى تعطيله وعرقلة

39- راجع: وثائق معلومات مشروع إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في العراق(P162454)، مصدر سابق، ص 4.

40- انظر: تغريد داود سلمان، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مصدر سابق، ص 1037.

41- راجع: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، مصدر سابق، ص 89(بتصرف يسير).

42- انظر: تغريد داود سلمان، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مصدر سابق، ص 1037(بتصرف يسير).

نموه وتقليص إسهامه الفاعل في دعم الاقتصاد، خاصة مع حاجة العراق لاستثمارات بقيمة 25 إلى 75 مليار دولار، للوصول بحجم الإنتاج إلى حدود 6 ملايين برميل يومياً بحلول 2020/ 2025⁴³؛ ولذلك فإن مستقبل العوائد النفطية سيظل مهدداً بمزيد من التراجع طالما بقيت تلك الصور والأنماط من الهدر قائمة ومستمرة، وذلك نظراً لكون الحد من الهدر هو السبيل الوحيدة أمام العراق لإنجاح خطته في التنمية النفطية وغيرها، وذلك على وفق الاعتبارات التالية:

- يساعد الحد من الهدر في تمكين العراق من تحقيق خطته وأهدافه المستقبلية فيما يتعلق بزيادة حصص الإنتاج النفطي، وفي توظيف ذلك من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي عبر الارتقاء بنصيب الفرد العراقي من إجمالي الناتج المحلي، والذي لم يسجل زيادة ملحوظة سوى في المدة من 2004 إلى 2013، حينما ارتفع نصيب الفرد من 1300 دولار، إلى 6300 دولار على الترتيب⁴⁴ ومع تحقيق تلك الخطط «سيكون لدى العراق الموارد اللازمة لدعم جهود إعادة الإعمار»⁴⁵، وتحفيز الاستثمار في البنية التحتية لقطاعي الغاز والكهرباء، والحصول على فرص قوية من النمو الاقتصادي المستدام»⁴⁶.

43- انظر: كارول نخلة، مستقبل النفط للعراق: اكتشاف إطار العمل الصحيح، منشورات مركز سيري لاقتصاديات الطاقة، المملكة المتحدة، 2008، ص 10، متاح على: <https://www.seec.surrey.ac.uk/research/Publications/SEECIraqReportByCaroleNakhleNov2008Arabic.pdf>، (بتصرف يسير).

44- انظر: تغريد داود سلمان، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مصدر سابق، ص 1034 (بتصرف يسير).

45- تجدر الإشارة إلى أن ميزانية إعادة الإعمار وفق خطة التنمية الوطنية 2018/2022، تحتاج إلى 100 مليار دولار، وهو مبلغ يمكن توفيره من خلال الحد من هدر الموارد التي تفوق عوائد هدرها مبلغ إعادة الإعمار بكثير (راجع: <https://mop.gov.iq/static/uploads/6/pdf/15081505360c5d0bcaf79487c715e493df66abb7bc--%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1.pdf>، ص 4).

46- انظر: تغريد داود سلمان، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مصدر سابق، ص 1058 (بتصرف يسير).

- يساعد تقليص الهدر والفاقد ضمن المنظومة النفطية العراقية تحديداً، على تحييد التقلبات المعتادة في الإيرادات النفطية، وتجنب المؤثرات السلبية لتلك التقلبات على اقتصاد العراق غير النفطي ضمن السياسة المالية للبلاد، وخاصة في ظل معاناة الموازنات العراقية من تكرار حالات عدم التطابق بين عوائد النفط والنفقات الحكومية، بفعل ضعف الاحتياطات النقدية وعدم قدرة البنك المركزي العراقي في كثير من الأحيان على دعم العملة الوطنية، وعلى وجه الخصوص، عندما تقلل احتياطات البنك النقدية أمام العائدات النفطية⁴⁷.
- ترتبط جهود مواجهة الهدر، برهانات العراق المستقبلية على تطوير وتوسيع منظومته النفطية على المستويين الإقليمي والدولي، بما يحقق العوائد المرجوة من الثروات النفطية، فبغير تحقيق أهداف هذه الجهود، لن يستطيع العراق التحرر من أسر اللجوء إلى المسار النفطي والتصديري الغالب بنسبة قد تصل إلى 90% عبر مضيق هرمز، ومن ثم فتح مسارات وأسواق تصديرية جديدة للنفط الخام في اتجاه البحرين المتوسط والأحمر وفي الأسواق الآسيوية والتركية وغيرها؛ فالعراق في أمس الحاجة إلى «زيادة ضخ النفط العراقي للخارج من أجل زيادة إيراداته من العملة الصعبة وبالتالي تحقيق النمو المطرد في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة»⁴⁸.

وإجمالاً، ترى هذه الدراسة أنه على الرغم من وجود مؤشرات إيجابية عامة بشأن ارتفاع معدلات نمو الإنتاج النفطي بالعراق على المدى القريب، إلا أن الاقتصاد النفطي ومعه التوقعات الإيجابية كافة بشأنه، سيظل نجاحه مرهوناً بمدى قدرة المنظومة النفطية على تجنب أنماط وصور الهدر المتعددة التي تغلف أغلب قطاعاتها وحقولها الجنوبية والشمالية، وهو ما سيستغرق وقتاً طويلاً نسبياً بالنظر إلى طبيعة الأوضاع الاقتصادية المعقدة في العراق؛ لذا فإن المتوقع أن تسير إصلاحات الحد من الهدر بخطى بطيئة، ووفق ما هو متاح لدى الجهات المعنية من قدرات الضبط والتطوير، ما

47- المصدر السابق نفسه، ص 1048 (بتصرف).

48- المصدر السابق نفسه، ص 1059 (بتصرف يسير).

يعني أن المستقبل المنظور، لا يحمل عصاً سحرية لتغيير دفة القطاعات النفطية بالعراق إلى معدلات الإيجابية الكاملة، ومع ذلك، فإن من الإنصاف التأكيد على أن قضايا الهدر والفساد وتراجع البنية التحتية ومساوية السيطرة الربعية للنفط، أصبحت تحتل مساحة كبيرة وواسعة من اهتمامات السيادة والتخصص ضمن دوائر صنع القرار العراقي، وهو ما يمكن أن يكون له الدور الأكبر في الإسراع إلى غريلة المنظومة النفطية، وتحديد أولوياتها الملحة، في وقت قريب، ومن ثم المضي قدماً في تحقيق نتائج وإنجازات مبدعة وخلاقة وغير متوقعة، في مجال ترشيد الهدر والفاقد، وصولاً إلى تحقيق الفائض.

استنتاجات

- الهدر يشكل خطراً حقيقياً على مستقبل الإيرادات النفطية لقطاع الطاقة العراقي، ويُضعف مشاركة النفط في الناتج المحلي الإجمالي والميزانية الحكومية والصادرات الخارجية، كما يهدد استمرار القروض والمنح الخارجية للعراق.
- الحروب كَبَدَت القطاع الاستخراجي 482 مليار دولار قبل 2003، وتسببت هجمات الإرهابيين في تكبيد القطاع النفطي ملايين الدولارات بعد هذا التاريخ، إلى جانب تعطيل استخراج أكثر من 50% من الاحتياطيات والاكتشافات النفطية.
- ضعف الخبرات التفاوضية والفنية لدى مؤسسات النفط العراقية، سببت أضراراً مالية ضخمة ضمن العقود المشتركة مع شركات النفط العالمية رغم المنافع المتحصلة من الشراكة النفطية، وتأخر ترميم البنية التحتية للمنشآت النفطية، ضاعف من حجم الميزانيات اللازمة لاستئناف الترميم بواقع أكثر من 70 مليار دولار، وهو رقم قابل للزيادة بمرور الوقت، وبعض حقول النفط تراجع إنتاجها بفعل الإهمال إلى حدود 20% من حجم إنتاجها النفطي في سنوات سابقة.

- كلفة هدر وحرق الغاز في العراق تُقدر بـ 45 مليار دولار سنوياً، وقيام العراق باستيراد البنزين ووقود الديزل رغم قدرته على إنتاجهما وفصلهما من النفط، يُدخله في نمط الهدر الفادح والمركب، ويُفقدته 10 % من الدخل السنوي للنفط، ويضع 112 تريليون قدم مكعبة هي حجم احتياطياته من الغاز، قيد الهدر والضياع والحرق منذ عام 1927 وحتى الآن، ما يؤدي مجملاً إلى تهديدات بيئية جسيمة للقوة البشرية، ولقطاع الزراعة والأمن الغذائي، وكذلك إلى تصنيف العراق كثاني أكبر دولة تقوم بحرق الغاز عالمياً.
- تشابك صور وأمط الهدر في المنظومة النفطية، سبب منطقي من أسباب عجز العراق عن دعم القطاعات غير النفطية وتنويع مصادره للدخل، وهو ما يكرّس لخلل هيكله الداخلي بنيته الاقتصادية جوهره الاستمرار في الاعتماد على ريع النفط، والتضحية بالإنفاق الاستثماري عند أول مواجهة مع انخفاض أسعار النفط العالمية.
- مستقبل التطوير النفطي بالعراق، مرهون بمدى النجاح الإجرائي والتخطيطي داخل المنظومة النفطية من أجل ترشيد الهدر أو القضاء عليه بالكلية، وتحقيق التوازن الاقتصادي لابد وأن يبدأ من بوابة التوظيف المحكم للموارد والثروات النفطية.

توصيات

توصي الدراسة في اتخاذ الإجراءات الآتية:

- اعتماد خطة مرحلية متواصلة لإعادة ترميم البنية التحتية، وتجهيز مصافي النفط الرئيسة للتعامل التقني مع مراحل الإنتاج والمعالجة النفطية، بالتزامن مع زيادة أعدادها وفق الطاقة والسعة المناسبة، إلى جانب حل مشكلات حقن المياه وتفريغ النفط في الآبار والحقول المختلفة، مع رفع الطاقة التخزينية بما يتلاءم وحجم المستهدف من حصص التصدير النفطية، فضلاً عن رفع كفاءة شبكة أنابيب النفط الخام، وتحقيق عنصر الربط بين الخطوط الجنوبية والشمالية، مع توفير الحماية الأمنية اللازمة للصناعة النفطية ضد الخروقات الأمنية، والإسراع في تهيئة خطوط التصدير المعطلة، مع تدشين خطوط جديدة لنقل وتصدير الإنتاج.
- تطوير سياسات الإدارة النفطية، واعتماد خطط أكثر ملاءمة واحتواءً للثروات والموارد الوطنية، مع الاستمرار في رفع الإنتاج النفطي، جنباً إلى جنب، مع الارتقاء بآليات تدوير الموارد والعوائد المتحصلة من النفط، لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة في هذا القطاع الحيوي، وصولاً إلى إقرار الدعم الموازي للقطاعات غير النفطية، لخلق حالة من التوازن داخل بنية الاقتصاد العراقي، تصل به إلى التحرر من قيود الأحادية الربعية المهيمنة للعوائد النفطية، وتساعد على تحفيز القطاعات الاقتصادية الوطنية كافة للمشاركة بفاعلية في إنعاش الدخل القومي.
- حوكمة المنظومة النفطية العراقية، عبر استقدام التقنيات اللازمة للتشغيل والإدارة والتوزيع، واستعادة الكفاءات العراقية المهاجرة في مجال التطوير والتشغيل والاستكشاف النفطي، وإيجاد صيغة توافقية ودستورية تعمل على إشراك عموم العراقيين في إدارة مواردهم وثرواتهم النفطية بلا طبقية ولا تمييز، مع تطوير كامل ومحكم لبؤر الفساد في هذه المنظومة، بحيث تنعكس الزيادات المتحصلة من العوائد النفطية، على جوانب المجتمع العراقي من حيث تحقيق الرفاه، ورفع الدخل، والحد من البطالة والفقر، وتعزيز القيمة الاقتصادية للمنتجات الوطنية.

المصادر

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، الفصل الخامس(التطورات الرئيسية في مجال النفط والطاقة):
<https://www.amf.org.ae/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1>
2. الجنديل، جعفر طالب، وغيدان، جليل كامل، الإشراف في استخدام المشتقات النفطية وأثره على البيئة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 11، 2009، منشورات جامعة الكوفة، العراق:
<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=63190>
3. الربيعي، فلاح خلف، قطاع النفط في العراق بين الواقع المؤلم والآفاق المستقبلية، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن:
[http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad\(27\)/352.htm](http://www.siironline.org/alabwab/edare-%20eqtesad(27)/352.htm)
4. الكواز، سعد محمود، وعبد الرزاق عزيز حسين، الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنوع الخصائص، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 7، العدد 2(2018):
<http://journals.nawroz.edu.krd/index.php/ajnu/article/view/189/177>
5. الورقة القطرية لجمهورية العراق التي قدمتها وزارة النفط العراقية بمؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2014:
<http://www.oapecorg.org/media/2818183b-0c00-4e68-af5a-5d9df2fb334b/-1073691158/Presentations/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf>

6. بتال، أحمد، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العراقي، ورقة مقدمة لندوة حملت ذات العنوان، جامعة الأنبار، العراق، 2016:

https://www.researchgate.net/publication/310794641_tdayat_ankhfad_asar_alnft_ly_alaqtsad_alraqy_The_effects_of_lower_oil_prices_on_the_Iraqi_economy

7. تغريد داود سلمان، أثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، العدد(4) المجلد(24)، 2016:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=111772>

8. تقرير مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تحت عنوان: (معضلة هيكلية: الاقتصاد العراقي بين الأزمات والفرص)، ديسمبر 2019:

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5134>

9. جعفر طالب، وكوثر محمد، السياسة النفطية العراقية ودورها الاقتصادي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد7، منشورات جامعة واسط، العراق 2012:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60516>

10. جباد، أحمد موسي، القطاع النفطي العراقي-معضلات الواقع، فرص وتحديات المستقبل، دراسة منشورة، موقع (وكالة أنباء برائا)، العراق، 2019:

<http://burathanews.com/arabic/studies/346861>

11. حسين، كريم سالم، وموسى، حيدر طالب، دور السياسات الاقتصادية الكلية في النمو الاقتصادي في العراق، بحث مستل من أطروحة دكتوراة، جامعة القادسية:

<http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2019/01/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.pdf>

12. حيدر حسين آل طعمة، احتراق الغاز وبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق، تقرير مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2017:

<http://fcds.com/economical/885>

13. خطة التنمية الوطنية 2018/2022، مطبوعات وزارة التخطيط العراقية:

<https://mop.gov.iq/static/uploads/8/pdf/1545899649c7e32a25a82e0dd6ae58c5531ceec1d2--%D8%AE%D8%B7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9%202018-%202022.pdf>

14. خنجر، محمد محسن، أساليب الاستثمار النفطي في العراق، مجلة الدنانير، 2016، المجلد 1، الإصدار 8:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=123157>

15. راهي، محمد غالي، ومعن عبود علي، الخيارات المتاحة أمام العراق لتعظيم إيراداته النفطية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد الثاني عشر، العدد الخامس والثلاثون (2015):

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=114023>

16. ريفينيو ووتش، الرقابة على النفط، منشورات معهد المجتمع المفتوح، نيويورك، 2005، من تحرير سفيتلانا تساليك، وآنيا شيفرين:

https://resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_coveringoil_ar.pdf

17. سوجيت شودري، وريتشارد ستيسي، النفط والغاز الطبيعي: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014:

<https://www.constitutionaltransitions.org/wp-content/uploads/2017/05/Oil-and-Natural-Gas-Report-Arabic.pdf>

18. شذى خليل، الهبوط في أسعار النفط العالمي خطر يهدد العراق، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سبتمبر 2019:

<https://rawabetcenter.com/archives/96013>

19. شذى خليل، ثروة العراق من الغاز كلما زاد إنتاج النفط زاد حرق الغاز، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نوفمبر 2019:

<https://rawabetcenter.com/archives/99513>

الصادر عن 236/15 كوبا غفينادزه، وأحمد حجازي، (العراق: تقرير القضايا المختارة)، التقرير القطري رقم: صندوق النقد الدولي، واشنطن، أغسطس 2015:

<https://www.imf.org › imported-publications › external › arabic › pubs › scr>

20. كارول نخلة، مستقبل النفط للعراق: اكتشاف إطار العمل الصحيح، منشورات مركز سيري لاقتصاديات الطاقة، المملكة المتحدة، :

2008 <https://www.seec.surrey.ac.uk/research/Publications/SEECIraqReportByCaroleNakhleNov2008Arabic.pdf>

21. ندى ثامر صاحب، أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي.. العراق دراسة تحليلية 2004/2014، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد:

<http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2017/06/%D8%A8%D8%AD%D8%AB1-Copy.pdf>

22. وثائق معلومات مشروع إعادة بناء وتعزيز خدمات الكهرباء في العراق (P162454)، منشورات البنك الدولي، تقرير رقم: PIDISDSA23369، سبتمبر/أيلول 2018/تحديث مارس/آذار 2019:

<http://documents.worldbank.org/curated/en/676031554277668513/pdf/>